الإعراب والمعنى في العربيّة

م. م. زينب جمعة
جامعة بغداد/ كلية الإعلام

تقديم :

الحمدُ لله رب العالمين والصلاةُ والسلام على سيدنا محمد خير الأنبياء والمرسلين وعلى آله الطّيبين الطاهرين، فالإعراب والمعنى في العربيّة موضوع حي متجدد في كل وقت ومكان ، وهو يفصح عن نظام تميز ّت به وتنظيم تمتاز بها اللغة العربيّة تتمثل بأصوات مدّ قصيرة تلحق أواخر الكلمات لتدل على وظيفة الكلمة بالعبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة، وهذا النظام والتنظيم ليس له نظير في أيّ لغة من اللغات الساميّة إلا في بعض آثار ضئيلة في الأكديّة والآرامية، وهذا النظام الإعرابي عنصر أساس من عناصر لغتنا منذ أقدم عهودها، وله أثر على المعاني المتوخاة، فالعربية بأصواتها تدل على هذا النظام لأنه جزء من لفظتها ودلالتها على المعنى، فبالحركة الإعرابية يفهم القصد من كلماتها وألفاظها لأنها أصوات تدل على المعاني، وكانت هذه الدراسة تدور حول موضوع الإبانة عن المعنى والسعة في التعبير ودقّته، وهذه المعاني هي النتائج التي من أجلها تستخدم ظاهرة الإعراب ويُؤكد عليها في العربيّة .

الإعراب في اللغة والاصطلاح :

يُعدّ الإعراب من أبرز الظواهر في العربية وله معنيان لغوي واصطلاحي، فالإعراب في اللغة الإبانة عمّا في النفس، وهو مصدر الفعل الرباعي أعرب، وأهم معنى له هو البيان والإفصاح والإيضاح ((الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة يقال: أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح))[1] ، والإعراب في الاصطلاح هو الأثر الذي يجلبه العامل على الكلمات المعربة، وهو ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر))[2] .

وقال الزجاجي: ((إنّ النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سمّوها إعراباً أي بياناً، وكان البيان بها يكون كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه، أو مجاوراً له، ويسمّى النحو إعراباً والإعراب نحواً سماعاً، لأنّ الغرض طلب علم واحد)) [3] .

وتحدث ابن هشام عن الإعراب والبناء، وهما الأساس في بناء النحو العربي في معرض بيانه للمعنى الاصطلاحي فقال: ((ومعناه الاصطلاحي ما

(1) لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الافريقي المصري (٧١١هـ)، دار لسان العرب ، بيروت ، مادة (عرب) . وينظر: الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ) ، تحقيق، د. مازن المبارك ، دار النفائس، ط٣، ١٩٧٩م: ٩١ .

(2) الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة، ط٢، بيروت .

(3) الإيضاح في علل النحو : ٩١ .

ذكرت مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك: جاء زيد ورأيت زيداً، ومررت بزيد، ألا ترى أنها آثار ظاهرة في آخر "زيد" جلبتها العوامل الداخلة عليه، وهي: جاء ورأى والباء، ومثال الآثار المقدّرة ما تعتقده منويا في آخر نحو الفتى من قولك: جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى، فأنك تقدر في آخره في المثال الأول الضمة وفي المثال الثاني الفتحة، وفي الثالث الكسرة، وتلك الحركات المقدّرة إعراب، كما أن الحركات الظاهرة في آخر "زيد" إعراب))[١].

فالإعراب هو الرفع والنصب والجزم، وهو تغير أواخر الكلمة المعربة أو هو الأثر الظاهر أو المقدّر في آخر تلك الكلمة، ولما أصابت العربيّة حظاً من التطور، أضحى الإعراب أقوى عناصرها وأبرز خصائصها، بل سرّ جمالها وأمست قوانينه وضوابطه هي العاصمة من الخطأ، قال ابن قتيبة: ((ولها الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها وحلية لنظامها وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، ولايفرق بينهما، إذا تساوت حالاهما في أماكن الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا الإعراب ، ولو أنَّ قائلاً قال: هذا قاتل أخي بالتنوين، وقال آخر: هذا قاتل أخي بالإضافة ، يدل التنوين على أنه لم يقتله، ودلّ حذف التنوين على أنّه قد قتله))[٢] .

مفهوم الإعراب :

---

[١] شرح شذور الذهب ، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٧م: ٣٣ .

[٢] تأويل مشكل القرآن ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث ، ط٢، القاهرة، ١٩٧٣م: ١ .

بيّن سيبويه مجاري الكلم في العربيّة وجعلها ثمانية مجاري بقوله: ((هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف ، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها ألا وهو يزل عنه– وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب)) [1] .

ويتمثل الإعراب عند ابن السراج بحركات ثلاث: ضمّ وفتح وكسر تلحق الاسم المتمكن ، وهذا ظاهر بقوله: ((الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكّن، واعني بالمتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون بحركات ثلاث:ضمّ وفتح وكسر، فإذا كانت الضمّة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سميت رفعاً، فإذا كانت الفتحة كذلك سميّت نصباً، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضاً وجراً، وهذا إذا كنّ بهذه

[1] الكتاب ، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة، د. ت ١٣/١ .

الصفة نحو قولك: هذا زيدٌ يا رجل، ورأيت زيداً يا هذا، ومررت بزيد فأعلم ألا ترى تغير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها))[١] .

وعدّ ابن فارس الإعراب المفرّق بين المعاني في اللفظ وبواسطته يعرف الخبر والفاعل والمفعول بقوله: ((من العلوم الجليلة التي خصّت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام))[٢] .

والإعراب عند الزمخشري هو الأثر الذي يجلبه العامل على آخر الكلمات العربية، فقال: ((هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً))[٣]وذكر الاختلاف في الآخر أما بالحركات وإما بالحروف، وذكر أنَّ ما لايظهر الإعراب في لفظه قدّر في محله، وبيّن ابن عصفور بقوله: ((الإعراب: تغيير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام))[٤] ، والإعراب عند ابن هشام:

---

[١] الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج (٣٣٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، ط٢، بيروت، ١٩٨٧م ٤٥/١ .

[٢] الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)،تحقيق مصطفى الشويمي،مؤسسة بدران للطباعة،بيروت،١٩٦٣م: ٧٧ .

[٣] الأنموذج في النحو، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي،منشورات دار الآفاق،بيروت،ط١،١٩٨١م: ٨٣ .

[٤] المقرّب ، علي بن أحمد المعروف بابن عصفور (٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م : ٤٧/١ .

((أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع))[1] ، وحدّه الأشموني بقوله: ((ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف))[2] .

وصرّح أبو بكر الزبيدي بأهمية الإعراب في العربية إذ هو البيان والإيضاح في الكلم فقال: ((ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجاً، واقبلوا إليه إقبالاً، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة، فغشى الفساد في اللغة العربيّة ، واستبان منه في الإعراب الذي هو حليها والموضع لمعانيها))[3] .

إن الإعراب وسيلة من وسائل إظهار المعنى وإيضاحه، يراد بها الإفصاح عمّا يقصد إليه المتكلم ، وقد يفهم منه أنّه مظهر من مظاهر الدّقة في البيان؛ لأنّ تركيب الألفاظ في في حدّ ذاته يكون في أكثر اللغات دلالة كافية على المعنى، وإيضاحاً مغنياً لمضمون الكلام وقصد المتكلم .

---

(1) شرح شذور الذهب : ٣٣ .

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك نور الدين أبو الحسن علي بن محمد (٩٢٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي،ط١، بيروت، ١٩٥٥م ٥٣/١ .

(3) طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي الزبيدي (٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ، مصر، ١٩٧٣م: ١١ .

الإعراب وأثر العامل :

علمنا أنَّ الإعراب في العربية هو اختلاف أواخر الكلم على وفق اختلاف العامل لفظاً أو تقديراً من الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى، وأن العامل في عرف النحاة قرينة تدل المتكلم على نوع خاص من الإعراب [١] .

لقد كان عمل النحاة في البداية مقصوراً على الملاحظة والدراسة والتصنيف والتبويب والتمييز بين الأصل والفرع والقوي والضعيف، ثم اهتدوا إلى ظواهر إعرابية لم يجدوها مصحوبة بقرائن لفظية ولكنها تعبر عن معان خاصة، فهيأ لهم أن يقسموا العوامل إلى لفظية ومعنوية .

وتجد الإعراب خاضعاً للمعنى خضوعاً مطلقاً، فيكشف عن الفاعلية والمفعولية والهيئة والعلة والزمان والمكان والتفسير والاستفهام والتعجيب والاهتمام والتنبيه والرغبة في التمكين أو التشويق أو التخصيص، وأنت تجد الإعراب خاضعاً لمؤثر لفظي لا يجاري المعنى ولا يعبر عنه، بل يخضع للعلاقات

---

[١] ينظر: الخصائص ٣٥/١، المقرب ٤٧/١، شرح عمدة الحافظ ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م: ١٠٧، و شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الأشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح ، مطابع دار الكتب ، الموصل ، ١٩٨٢م ١٠٢/١، وشرح شذور الذهب : ٣٣ و الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي(ت ٩١١هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، ط٢، ١٣٦٠هـ ٧٣/١، ٧٨، وفصل الحديث عن العامل إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ، ص٢٣-٢٨ .

اللفظية في التركيب، وهذا يرجع إلى النزعة الشكلية في نظام العربية، كما في تبادل حركات الإعراب أو التحول أو المجاورة أو السببية أو الشرطية.

إن ظاهرة الإعراب تتيح المقدرة على حرية الحركة وتعدد الأماكن التي يمكن أن يحتلها كل جزء من أجزاء الجملة، فالرفع والنصب والجر معان تشعر بمكان اللفظ من الكلام وتدل عليه مثلما يدل على ذلك موقع اللفظ من الكلام في اللغات التي لا إعراب فيها .

إن تمييز النحاة الفاعل المعنوي والفاعل النحوي هو تعبير النحاة عن فكرة الفاعل في المعنى، وهو الذي وقع منه الفعل في الواقع، وفكرة الفاعل في اللفظ، وهو الفاعل الذي أسند إليه الفعل في اللغة، فالفاعل مرفوع والمفعول به منصوب ((وقد ترى الأمر بضد ذلك ألا ترانا نقول:ضُرِب زيدٌ، فنرفعه، وإن كان مفعولاً به، ونقول: إن زيداً قام فننصبه وأن كان فاعلاً، ونقول : إن زيداً قام فننصبه وأن كان فاعلاً، ونقول: عجبت من قيام زيد، فنجره وأن كان فاعلاً))[1] .

وذكر ابن جني أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وان الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء[2] .

إن نظرية العامل النحوي قامت على أساس ظاهرة الإعراب في العربية من وجود شكل إعرابي بعدّه تفسيراً للعلاقات النحويّة ، واعتداد قيام الإعراب على

---

[1] الخصائص ١/١٨٤.

[2] ينظر: المصدر نفسه ١/١٨٥، كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان الحيدرة (٥٩٩هـ)، تحقيق هادي عطية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٤م ١/٢٩٤ .

العوامل ضرباً من ضروب التحليل للمركبات اللغوية، وتوضيح العلاقات المعنوية عن طريق العلاقات اللفظية .

والنحاة يأخذون في الاعتداد العوامل الصورية غير المحسوسة بالقدر نفسه الذي يعدون فيه العوامل المذكورة المتحققة في اللفظ، قال ابن جني: ((إن الفعل المضمر إذا كان بعده اسم منصوب به، ففيه فاعله مضمراً وأن كان بعده المرفوع به، فهو مضمر مجرد من الفاعل))[١] ، وهذا الأمر ذكره الفراء من قبل بقوله:فكل ما رأيته بعد القول مرفوعاً ولا رافع معه ففيه إضمار، واسم رافع لذلك الاسم)) [٢] .

وجاء عن الزجاجي قوله: ((إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها ، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني))[٣] ، فكان الإعراب رمزاً صوتياً يؤدي إلى غاية معنوية يريدها ويبغيها المتكلم، ويركن إليه في التعبير عن أغراض في الكلام ما كان لها أن تظهر لولاه، وهذا الأمر بيّنه إبراهيم مصطفى بقوله: ((وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معاني، وأن نبحث في ثنايا الكلام عمّا تشير إليه كل علامة منها))[٤] .

دلالة الإعراب :

---

(١) الخصائص ٢/٣٨٠ .

(٢) معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٣٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م ١/٢٩٦ .

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٦٩ ، والأشباه والنظائر ١/٧٨ .

(٤) إحياء النحو،إبراهيم مصطفى،مطبعة لجنة التأليف والترجمة،القاهرة،١٩٥٩م:٤٩.

اعتدت العربية بالحركات الثلاث: الضمة والكسرة والفتحة، وكان للضمة والكسرة اعتداد خاص، إذ جعلت الضمة علماً للإسناد والكسرة علماً للإضافة، والفتحة علم ما ليس بإسناد ولا إضافة ويندرج في هذا الكلام موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية .

وقد بيّن الدكتور المخزومي المسألة من أن الحركات الإعرابية لها دلالة على المعاني المتصورة في الذهن فقال : ((وليس في العربية غير هذه الحركات الثلاث دوال على المعاني الإعرابية، وقد اعترضت سبيل النحاة علامات ظنوا أنها مستقلة عنها، ورأوها تقوم مقام الحركات في الإعراب عن كون الكلمة مسنداً إليه أو خارجاً عن نطاق الإسناد والإضافة، كالواو في (أخوك)، والألف في (أخاك)، وهذه المعاني الإعرابية أو القيم النحوية المدلول عليها بالضمة والكسرة إنما تكون في الأسماء وحدها، أما الأفعال فلا تؤدي إحدى هذه الوظائف ولا تعبر عن المعاني الإعرابية المعروفة فلا يكون الفعل مسنداً إليه ولا مضافاً إليه، أعني أن الكلمات التي تتغير أواخرها بتغير القيم النحوية هي الأسماء لا الأفعال ولا الأدوات))[١] .

إن النحاة ذكروا في تفسير علة ارتباط معاني الإعراب بالحركات الدالة هذه المناسبة التي بين ما يستشعرونه من أصواتها بالحس والنفس ومعاني الإعراب التي هي ثلاث معانٍ : الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، والتي عبروا عنها بالعمد والفضلات، أو المسند والمسند إليه وغير ذلك تجتمع هذه المعاني تحت

---

[١] في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي ، ط٢، بيروت، ١٩٨٦م: ٦٨-٦٩ .

ثلاث حالات هي الرفع والنصب والجر التي تعبّر عن هذه المعاني وذلك ((إنَّ الإعراب عبارة عن معنى يحصل بالحركات أو الحروف .... ثم أنهم لما وجدوا هذه الحركات قد أتت دالة على معان وصار اختلافها علماً لاختلاف المعاني كالفاعلية والمفعولية، والإضافة جعلوا لها في هذا الحد أسماء مفردة...، فالرفع إذاً اسم الضمة المختصّة بحال معلومة ودلالة مخصوصة، وكذا (النصب) و(الجر) اسمان للفتحة والكسرة الدالتين على المعنيين المخصوصين))[1] .

فقد قرن النحاة الحركة الإعرابية بالكلمة والحالة الإعرابية، ولو رجعنا إلى المعاني اللغوية لأسماء هذه الحالات الإعرابية لوجدنا ارتباطاً بين معانيها اللغوية والمعاني الوظيفية التي تعبّر عنها هذه الحركات، فإننا لا نفهم الفاعلية من المفعولية في الجملة إلا في ضوء الحركة الأعرابية .

فالأصل في الإعراب أن يكون للإبانة عن المعاني ، فإنّه إذا كانت الجملة غفلاً من الإعراب احتملت معاني عدّة، فإن أعربت تعين معناها ((يدلك على ذلك إنك لو قلت: ما أحسن زيداً لكنت متعجباً ، ولو قلت:ما أحسنُ زيد، لكنت مستفهماً عن أي شيء منه حسن، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) ، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م ١/١٠١-١٠٢ .

التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب))[١] .

وللإعراب سعة في التقديم والتأخير، إذ أن الكلمة تحمل معها مركزها في الجملة بعلامتها الإعرابية إذ يمكن صوغها في صور عدّة مع بقاء المعنى العام واحداً .

ويمنح الإعراب الدقة في المعنى وغناء في التعبير، ويمكن التكلم من التعبير بدقة عن المعاني التي يريدها مما لانجد نظيره في اللغات المبنية [٢] .

فالإعراب وسيلة تعبيرية وسمة لغوية في لغة العرب، وأنّ القرآن الكريم واختلاف قراءاته، وما يرجع منه إلى الحركات الإعرابية يدل على أن لغة القرآن كانت معربة، وأن الحديث النبوي جاء تام التكوين الإعرابي، وما نقل عن فصحاء البادية يشير إلى اختلاف الهجات أحياناً في إعراب بعض الكلمات، وأنّ الأصل في معاني النحو هو الإعراب .

فالرفع والنصب والخفض معانٍ تشعر بمكان اللفظ من الكلام، وتدل عليه مثلما يدل على ذلك موقع اللفظ من الكلام في اللغات التي لا إعراب فيها، وهي تنبئ عن المعاني المتصورة وتؤدي الغاية المقصودة .

---

[١] أسرار العربية ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي- دمشق، ١٩٧٥م : ٢٤-٢٥ .

[٢] ينظر:معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠م ١/٣٨-٣٩ .

إن مفهوم العمل النحوي يقتضي وجود العامل والمعمول والحركة الأعرابية رمز تأثير العامل في المعمول، قال السكاكي: ((إنّ الغرض في هذا الفصل إنما يحصل بضبط ثلاثة القابل والفاعل والأثر، فلنضمنه ثلاثة أبواب أحدها في القابل وهو المسمى عند أصحابنا معرباً، وثانيهما في الفاعل وهو المسمى عاملاً، وثالثها في الأثر وهو المسمى إعراباً، ولا يذهب عليك أن المراد بالقابل ههنا هو ما كان له جهة اقتضاء للأثر فيه من حيث المناسبة وبالفاعل هو ما دعا الواضع إلى ذلك الأثر أو كان معه داعية له إلى ذلك وا إلا فالفاعل حقيقة هنا هو المتكلم))[1] .

الحركة الإعرابيّة والمعنى :

إنّ الحركة الإعرابية علامة يميّز بها بين المعاني، كالتمييز بين الاستفهام والتعجب، والتمييز بين المضاف والمنعوت، وبين النعت والتأكيد ، ولكنها ليست هي الوسيلة الوحيدة للتمييز بين هذه المعاني، فالقرائن الأخرى كالسياق والمطابقة والرتبة، والتنغيم تسهم كذلك في التمييز بين هذه المعاني .

والأصل في هذه الحركات الإعرابية – الضمة والفتحة والكسرة– هي مصطلحات صوتية تصف حركة الشفتين والحنك الأسفل عند نطق هذه الأصوات، لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه، والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه فيبين حنكه الأسفل إلى الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه، والكسرة أو الخفضة

(1) مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (٦٣٦هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي، ط١، مصر، ١٩٣٧م : ٣٤ .

يعني انخفاض الحنك الأسفل عند النطق بالصوت المجرور أو المكسور وميله إلى أحد الجانبين ، وفي ذلك قال ابن السراج: ((فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت رفعاً، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصباً، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضاً وجراً)) [١].

فالحركة الإعرابية لها مدلولها في الجملة العربية وهذا ما فطن إليه علماؤنا الأوائل؛ لأننا لا نفهم الفاعلية من المفعولية إلا في ضوء الحركة الإعرابية، ففي قوله تعالى : **[إنما يخشى الله من عباده العلماء]** فاطر/٢٨، فالمعنى دل على أن العلماء هم الذين يخافون الله سبحانه فهو فاعل ولفظ الجلالة مفعول به، فالضمة اجتلبها معنى الجملة والفتحة أيضاً فضلاً عن عامل الفاعلية والمفعولية، وفي قوله تعالى: [إن الله بريء من المشركين ورسوله] التوبة/٧، فإن قلنا: ورسوله–بالجر– فهذا كفر، لأن الله يتبرئ من المشركين ويتبرئ من رسوله، ولكن القراءة الصحيحة في الرفع والنصب، ففي النصب العطف على اسم أنَّ ، وفي الرفع عطف جملة والتقدير (رسوله بريء)[٢] ، وفي قوله تعالى: [وإذ ابتلى إبراهيم ربه] البقرة/١٢٤، وفي قوله تعالى : [وإذا حضر القسمة أولوا القربى] النساء/٨، فالحركة الإعرابية تدل إلزاماً على أنَّ "الفتحة" في

---

(١) الأصول في النحو ٤٥/١.

(٢) إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ). تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد. الطبعة الثانية. مكتبة النهضة العربية ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م: ١٠٩/٢ .

"إبراهيم"إنما هي علم المفعولية، وإن الضمّة في "ربّهُ" إنما هي علم الفاعلية، لأنه لو لم يكن كذلك لما كان هناك ما يرجح اختيار الفتحة والضمة على غيرهما .

إنَّ الحركة الإعرابية شأنها شأن أي صوت في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغيرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة عنه . فإذا قال المتكلم : الأسد –بالضمة– فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير، ولكنه أن قال: الأسدَ – بالفتحة– فإن المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد إبانته، فالتغير في الحركة هو نتيجة للتغيير في المعنى .

إنَّ الحركات هي في الأصل أصوات تلحق الأصوات الصامتة فتحركها عن سكونها، وإنّ هذه الأصوات تؤدي وظيفتين وظيفة صوتية، ووظيفة نحوية . فالوظيفة الصوتية للحركات تتمثل في وصل الكلام ، إذ أن الأصل في أصوات العربية الصامتة أصوات ساكنة، ولما كان الإنسان لايستطيع نطق هذه الأصوات أو وصلها ساكنة، فقد استعان بهذه الحركات التي تستخدم لوصل الكلام في نظام صوتي محكم لايسمح الابتداء بساكن ولا يجمع بين ساكنين ولايجمع بين أربع حركات في كلمة واحدة .

كما استعار العرب الحركات لأداء وظائف نحوية إلى جانب وظيفتها الصوتية، فليس بعيداً أن العرب استخدموا الضمة للدلالة على التضام أو التلازم بين ركني الجملة الأساسيتين، المسند والمسند إليه، أي المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية والفاعل وفعله في الجملة الفعلية ، وكذلك ما يقوم مقام الفاعل، كنائب الفاعل أو ما شبه بالفاعل كاسم كان وأخواتها وخبر إنّ وأخواتها. إذ أن المبتدأ

والخبر والفعل والفاعل بمثابة الشيء الواحد ، لايستغني أحدهما عن الآخر، فهما متضامنان متلازمان لاينفك أحدهما عن الآخر، وإذا ذكر أحدهما فلا بد من ذكر الآخر أو تقديره .

والمتكلم عندما ينطق صوت الضمة يضم كلاً من شفتيه إلى الآخرة ولايمكن انتاج هذا الصوت إلا بالتضام بين الشفتين، كما أنه في ذكر المسند والمسند إليه تضام ، إذ يضم كلاً منهما إلى الآخر ولا يقوم أحدهما إلا بضم الآخر إليه ((إنما قيل لعلم الفاعل رفع ، لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه، فسمى حركة البناء ضماً وحركة الإعراب رفعاً، لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولاً))[1] .

ولذا نرى أن هناك علاقة بين الدلالتين الصوتية والنحوية للضمة إذ أن الضمة يصاحبها ضم الشفتين ورفعهما عن مكانهما، كما أنه يوجد تضام وتلازم بين المسند والمسند إليه في الجملة، فكل منهما لايقوم بنفسه إلا إذا ذكر الآخر أو قدر .

كما أنَّ الفتحة ربما تكون علامة تركيز على المعنى الجديد الذي تضيف الفضلات إلى ركني الجملة الأساسيتين، إذ إنك كلما أضفت شيئاً إلى الجملة أضفت إليها معنى جديداً ، فالمتكلم عندما ينطق صوت الفتحة فإنه يفتح شفتيه وينصب حنكه العلوي على الحنك السفلي أو يركز عليه، فالارتكاز الناتج عن

---

(١) الكافية في النحو وشرحه رضي الدين الاستراباذي (٦٨٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م : ٢٤/١

انتصاب الحنك العلوي على الحنك السفلي يصاحبه ارتكاز على المعنى الجديد الذي تضيفه الكلمة المنصوبة إلى معنى الجملة السابق، فدلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت الحركة نفسها.

ولذا نرى أن هناك علاقة بين الدلالتين الصوتية والنحوية للفتحة أو الضمة، فالدلالة الصوتية لها تتمثل في فتح الشفتين وانتصاب الحنك العلوي على الحنك السفلي وارتكازه عليه أثناء نطق هذا الصوت، والدلالة النحوية تتمثل في التركيز على المعنى الجديد الذي تضيفه الكلمة إلى الجملة عند نصبها والارتكاز عليها .

وقد تكون الخفضة أو الجرة أو الكسرة علامة للمضاف إليه؛ لأنك عندما تضيف الكلمة إلى الأخرى كأنك تجرها إليها، فعندما تقول:كتاب محمدٍ ، فكلمة (محمدٍ) جرت لإضافة كلمة كتاب إليها، وكأنك جررت أو سحبت المضاف إليه إلى المضاف، وكذلك فأنت عندما تنطق صوت الكسرة فإنك تجر الحنك السفلي إلى أسفل، قال ابن الحاجب: ((وأما جر الفك الأسفل إلى أسفل وخفضة فهو ككسر الشيء إذ إن المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل ، فسمي حركة الإعراب جراً وخفضاً))[1] ، وكذلك المضاف إليه تجره إلى المضاف عند الإضافة .

(١) الكافية في النحو وشرحها للرضي ٢٤/١ .

خلاصة البحث :

الإعراب هو الإبانة والإفصاح والإيضاح في اللغة ، وهو الأثر الذي يجلبه العامل في الاصطلاح، وقد أصبح هذا الأثر الإعرابي من أقوى عناصر العربية ومن أبرز خصائصها، وسر جمالها، وكان الإعراب المفرق بين المعاني في اللفظ، وبه يعرف الخبر والفاعل والمفعول ويميّز التعجب والاستفهام والعلة والزمان والمكان، وهو وسيلة من وسائل إظهار المعنى، فلا تفهم الفاعلية من المفعولية في الجملة إلا في ضوء الحركة الإعرابية التي لها قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة .

وقد تبين أن الحركة في الأصل هي صوت يلحق الأصوات الصامتة فتحركها عن سكونها وتؤدي وظيفة صوتية في وصل الكلام وتؤدي وظيفة نحوية تدل فيه الحركة على معنى تضيفه الكلمة إلى الجملة عند رفعها أو نصبها أو جرّها والارتكاز عليها .

وذكر علماؤنا أن الرفع علم كون الاسم عمدة في الكلام ولايكون في غير العمد، والنصب علم الفضلة في الأصل ثم يدخل في العمد تشبيهاً بالفضلات، والجر علم الإضافة بكون الاسم مضاف إليه معنى أو لفظاً .

وبين البحث أن الغرض من الإعراب هو الإبانة عن المعاني، والسعة في التعبير، والدقة في المعنى، وله أثر كبير في تفسير دلالة الكلمات في الجملة ودلالة الجمل في ثنايا الكلام، فارتباط الإعراب بالمعاني ارتباطاً وثيقاً، فلولا الإعراب لما فهم المعنى التي تدل عليها الكلمات .

المصادر والمراجع المعتمدة :

- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥٩م.
- أسرار العربية ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ) ، تحقيق: محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي- دمشق، ١٩٧٥م .
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي(ت ٩١١هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، ط٢، ١٣٦٠هـ .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج (٣٣٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، ط٢، بيروت، ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ). تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد. الطبعة الثانية. مكتبة النهضة العربية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م .
- الأنموذج في النحو، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق ، بيروت، ط١، ١٩٨١م .
- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ) ، تحقيق، د. مازن المبارك ، دار النفائس، ط٣، ١٩٧٩م.
- تأويل مشكل القرآن ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث ، ط٢، القاهرة، ١٩٧٣م.

- الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني (٢٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة، ط٢، بيروت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك نور الدين أبو الحسن علي بن محمد (٩٢٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي،ط١، بيروت، ١٩٥٥م.
- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الأشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، مطابع دار الكتب ، الموصل ، ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب ، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٧م.
- شرح عمدة الحافظ ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة، بيروت، ١٩٦٣م.
- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي الزبيدي (٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ، مصر، ١٩٧٣م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي ، ط٢، بيروت، ١٩٨٦م .

- الكافية في النحو وشرحه رضي الدين الاستراباذي (٦٨٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.
- الكتاب ، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة، د. ت.
- كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان الحيدرة (٥٩٩هـ)، تحقيق هادي عطية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٤م.
- لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الافريقي المصري (٧١١هـ)، دار لسان العرب ، بيروت.
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٣٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م.
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠م.
- مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (٦٣٦هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي، ط١، مصر، ١٩٣٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) ، تحقيق كاظم بحر المر جان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقرّب ، علي بن أحمد المعروف بابن عصفور (٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م.